دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

مصادر شرعية النظام الملكي
وأثرها في تطور واستقرار حكم الدولة الأردنية

د. كايد كريم الركيبات
دكتوراه فلسفة التاريخ من الجامعة الأردنية
باحث في التاريخ الحديث والمعاصر
الشراة الجنوبية – المملكة الأردنية الهاشمية

مُلَخّص

سلطت الدراسة الراهنة الضوء على مصادر شرعية النظام الملكي الوراثي وأهمية هذه المصادر في استقرار مؤسسة العرش، ومن ثم تطور واستقرار الحكم في الدولة الأردنية، سيما وأن اختيار نظام الحكم جاء بمطالب شعبيه تبناها رجالات الحركة الوطنية الأردنية منذ استقبالهم للأمير عبد الله بن الحسين في معان عام ١٩٢٠م، وهذه المطالب الشعبية توافقت مع الرؤية البريطانية لتحديد مصير شرق الأردن، وأهمية أن يكون القرار السيادي في البلاد بيد زعيم عربي تتوافق رغبته السياسية مع المصالح البريطانية في المنطقة. والفرضية الأساسية التي تحاول الدراسة إثباتها هي: أن اختيار وتطبيق النظام الملكي الوراثي في حكم الدولة الأردنية ساهم في استقرار الدولة وديمومتها، وإخراجها من إطار التنافس والتنازع على السلطة من قبل الكيانات العشائرية التي كانت تفرض هيمنتها على البلاد. ومن خلال تبني منهج البحث التاريخي القائم على تتبع الأحداث التاريخية والوقوف على ذكر مجرياتها من المصادر والمراجع المتاحة، تبين أن تأثير العديد من المؤثرات والتفاعلات السياسية ساهمت في تعزيز مصادر شرعية النظام الملكي في الأردن، وأن تطور هذه المصادر أعطى النظام الملكي قوة فاعلة، جعلته قادرًا على الصمود في وجه التحديات المختلفة التي اعترضت مسيرة بناء الدولة الأردنية الحديثة، وبالتالي حافظ على كيان الدولة واستمرارها.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ١٩ أبريل ٢٠٢٣
تاريخ قبـول النشـر: ٢٣ مايو ٢٠٢٣

كلمات مفتاحية:

استقرار الحكم؛ الشرعية؛ النظام الملكي؛ تطور الدولة؛ الحركة الوطنية

معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2023.332937

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

كايد كريم الركيبات. "مصادر شرعية النظام الملكي وأثرها في تطور واستقرار حكم الدولة الأردنية".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد الستون؛ يونيو ٢٠٢٣. ص ١١٩ – ١٣٣.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
Corresponding author: kayedrkibat@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَّورية كَان التَّاريخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

يقدم البحث في موضوع النظام السياسي للدولة الأردنية الدليل العلمي على وعي رجالات الحركة الوطنية الأردنية، وإدراكهم لأهمية وجود شخصية سياسية يمكن قبولها في منصب الزعامة، يمكنهم الاتفاق عليها والالتفاف حولها، وفي الوقت نفسه يمكن للبحث في مصادر شرعية النظام الملكي توضيح مراحل التطور السياسي، ومدى التفاعل الإيجابي في العلاقات السياسية بين القاعدة الشعبية الأردنية، وزعيم الدولة في عهدي الإمارة والمملكة.

ومن خلال هذه الدراسة سيتم البحث في ستة مصادر شكلت منذ أواخر العام ١٩٢٠م، القواعد الأساسية لاعتماد النظام الملكي الوراثي شكلاً دائمًا لنظام الحكم في الدولة الأردنية، ومن خلال دراسة هذه المصادر يمكن إظهار دور النظام الملكي الأردني في استقرار وديمومة الدولة الأردنية، حيث ارتبطت مصادر شرعية النظام الملكي بالأحداث الدولية والعربية، والتطورات السياسية التي فرضت نفسها على المنطقة العربية، وتركت بصماتها على أربعة أجيال من الحكام في تاريخ الأردن المعاصر.

فرضية الدراسة

الفرضية الأساسية التي تحاول الدراسة إثباتها هي: أن اختيار وتطبيق النظام الملكي الوراثي في حكم الدولة الأردنية ساهم في استقرار الدولة وديمومتها، وأخرجها من إطار التنافس والتنازع على السلطة من قبل الكيانات العشائرية التي كانت تفرض هيمنتها على البلاد، وجنبها في الوقت نفسه التعرض للحركات الانقلابية التي شهدتها دول المنطقة.

أسئلة الدراسة

أهم الأسئلة التي تحاول الدراسة الإجابة عليها:

- ماهي العوامل السياسية التي أدت إلى تبني النظام الملكي في الدولة الناشئة؟
- هل كان للحركة القومية والوطنية دور فاعل في اختيار نظام الحكم؟
- كيف تم التوصل الى الصياغة الدستورية في إقرار نظام الحكم الملكي؟

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث من كونها تبحث في موضوع لم يسبق مناقشته مناقشة علمية مستفيضة، وأن التطرق له كان يأتي في سياق الحديث عن تطور النظام السياسي الأردني بشكل مجمل.

أهداف الدراسة

إن من أهم الأهداف التي تحاول الدراسة أن تحققها:

١. توضيح أسس اعتماد النظام الملكي الأردني في إدارة الدولة.
٢. بيان أثر النظام الملكي في استقرار وديمومة الدولة.
٣. دور التأسيس القانوني الدستوري لقواعد نقل السلطة في الحد من التنافس على العرش الملكي.

أولاً: المطالب الوطنية بتسليم القيادة لأحد أنجال الحسين بن علي

شكل خروج فيصل بن الحسين من سوريا على إثر الهزيمة التي لحقت بالقوات العربية في معركة ميسلون ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٠م، حالة من الإرباك بين رجال المقاومة في مناطق جنوب سوريا الذين اختاروا طريق مقاومة السلطات الفرنسية هدفًا لهم، فبادروا بإرسال الرسائل للحسين بن علي في الحجاز، يدعونه فيها إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال دعم جهود المقاومة، وإرسال أحد أنجاله لتزعم حركة المقاومة على الأراضي السورية (الماضي وموسى، ١٩٨٨).

وعلى الرغم من خضوع أراضي شرقي الأردن للانتداب البريطاني في ذلك الوقت، لم تكن في حسابات الحكومة البريطانية تشكيل حكومة عربية مستقلة فيها، لانشغالها بإقامة إدارة مدنية في فلسطين، والتحوط لاستخدام أراضي شرقي الأردن ملاذًا للفلسطينيين الذين سيلحقهم الضرر من وراء قرارها إقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين (كيركبرايد، ١٩٨٧)، لهذا فضلت الحكومة البريطانية إدارة منطقة شرقي الأردن بواسطة إدارات محلية للمناطق السكنية المأهولة، وإهمال مناطق البادية للتخلص من أي مجهود عسكري أو كلفة مالية يمكن أن تترتب على مسألة حفظ

الأمن، فقد اجتمع المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل Sir Herbert Samuel بمشايخ ووجهاء شرقي الأردن في السلط بتاريخ ٢١ آب/ أغسطس ١٩٢٠م، واجتمع الميجر سمرست Major Somerset نيابةً عن المندوب السامي البريطاني بوجهاء قضاء عجلون في أم قيس في ٢ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، وتمكنوا من تأليف مجالس إدارة محلية ـ عرفت باسم الحكومات المحلية ـ في كل من السلط والكرك وإربد (الكردي، ٢٠١٩). ثم سعى المعتمد البريطاني إلى تشكيل العديد من الحكومات المحلية من رحم حكومة إربد، فجاء بحكومة دير يوسف، وحكومة عجلون، وحكومة الوسطية، وحكومة الرمثا، وحكومة جرش (محافظة، ٢٠٢٠).

وعلى أرض الواقع لم تشكل الحكومات المحلية أي فرصة للاستقرار أو حفظ الأمن في المناطق التي كانت تخضع لها، بل إن إدراك الأهلين في المناطق القروية وأطراف المدن لما ستصير إليه أحوالهم، دعاهم إلى الطلب من المندوب السامي البريطاني في فلسطين إرسال قوات بريطانية إلى مناطقهم، تساهم في حمايتهم من الاعتداءات المتكررة التي تعرضوا لها من رجال القبائل البدوية (موسى، ١٩٨٩).

ولما لم يجدوا استجابة من الحكومة البريطانية توجهوا للحسين بن على للتدخل وإنقاذ الموقف، وجاءت هذه النداءات إلى جانب العديد من المطالب التي تدعوه إلى الوقوف إلى جانب الثوار ضد الاحتلال الفرنسي للمناطق السورية، وقد أثارت هذه النداءات حمية الحسين بن علي وأنجاله، وفي الوقت ذاته كانت هذه الدعوات تؤكد أن البلاد السورية ثائرة على المستعمر الفرنسي، ولا تعوزها الحاجة إلى السلاح أو المال، وأن حاجتها تكمن في توحيد صفوفها تحت قيادة قادرة على توجيهها وتحقيق أهدافها، وأن خير من يتبنى هذا الموقف هو الحسين بن علي من خلال إرسال أحد أنجاله للاضطلاع بهذه المهمة، ويؤكد موسى (١٩٨٩: ٥٣) هذا الموقف مستدلاً على ذلك ببرقية مرسلة من معان للحسين بن علي جاء فيها: "نحن شباب سورية اضطررنا أن نأتي إلى هذه المنطقة ولا ينقصنا شيء إلا زعيم يقودنا".

ويؤكد ذلك عبد الله بن الحسين (٢٠١٨: ١٦٨) في مذكراته قائلاً: "طلب أهل الإخلاص من المشتغلين في القضية العربية في سوريا إرسال من ينوب عن الملك فيصل من الشخصيات الملكية في البيت الهاشمي..". وفي خطابه الأول بعد وصوله إلى معان، الذي وجهه إلى أبناء سوريا مطلع شهر كانون أول/ ديسمبر ١٩٢٠م، قال: "كل عربي يعلم أنكم يا أبناء سوريا تستنصرونه وتستثيرون حميته، ليأتيكم مسرعًا ملبيًا مقبلاً غير مدبر. ومن حيث قد توالت علينا الدعوات وصمت آذاننا الصرخات، فها أنا قد أتيت مع أول من لباكم نشارككم في شرف دفاعكم، لطرد المعتدين على أوطانكم بقلوب ذات حمية وسيوف عدنانية هاشمية...." (ابن الحسين، ٢٠١٨: ١٦٩).

ومن الإشارات المبكرة التي تثبت رغبة الأهلين بتولي أحد أنجال الحسين بن علي مهام الزعامة في شرقي الأردن، ما جاء في نص الوثيقة التي أصبحت تعرف بوثيقة أم قيس، وهي عبارة عن عدد من المطالب قدمها زعماء قضاء عجلون للميجر سمرست، الذي أُرسل نائبًا عن المندوب السامي لمقابلتهم في منطقة أم قيس، لتحديد طبيعة علاقتهم بحكومة الانتداب البريطاني، جاء فيها: "أن يكون لهذه الحكومة أمير عربي" (المكتبة الوطنية: م خ/ ٥/ ١)، وإمارة العرب كانت معروفة وقتئذ بأنها للحسين بن علي وأنجاله.

من هنا ندرك أن الحماس العربي لمقاومة الاحتلال الفرنسي للداخل السوري، كان الشغل الشاغل للوطنيين العرب الفارين من سوريا بعد احتلال دمشق، ولزعماء شرقي الأردن، إذ رأوا أن من واجبهم الاعتماد على أنفسهم في تحرير بلادهم من الاحتلال، فكانت تجربتهم التي استمرت أربعة أشهر ابتداءً من الهزيمة في معركة ميسلون وحتى وصول عبد الله بن الحسين إلى معان في تشرين الثاني من العام ١٩٢٠م، غير مجدية ولا قادرة على التأثير في الوضع القائم لعدم وجود قيادة قادرة على إدارة الجهود بالشكل المناسب.

هذا الأمر استدعى منهم ـ وأن لم يتأكد لدينا أنه تم بشكل منسق ـ الطلب من الحسين بن علي أن يساعدهم في اختيار القيادة المناسبة، وكانت الفرصة حينها متهيئة لنجله عبد الله بن الحسين، الذي توافرت لديه الرغبة

في الإقدام على هذا الأمر، ولهذا كان الاعتبار أن مصدر شرعية الزعامة التي تصدرها عبد الله بن الحسين، ناتجة عن تفويض أهل الرأي والزعامة في منطقة شرقي الأردن، ذلك الوقت، وهذا ما سيقودنا للبحث في المصدر الثاني من مصادر شرعية زعامة عبد الله بن الحسين في شرقي الأردن.

ثانيًا: رغبة عبد الله بن الحسين في نيابة الملك فيصل وتزعم حركة المقاومة

يعد قرار المؤتمر السوري العام المتخذ في جلسته التي عقدت بتاريخ ٧ آذار/ مارس ١٩٢٠م، من أهم مصادر الشرعية التي ارتكز عليها عبد الله بن الحسين لقيادة المقاومة العربية ضد الفرنسيين، حيث جاء في قرار ذلك المؤتمر "... فنحن أعضاء المؤتمر رأينا بصفتنا الممثلين للأمة السورية في جميع أنحاء القطر السوري تمثيلاً صحيحًا نتكلم بلسانها ونجهر بإرادتها، .... فأعلنا بإجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تامًا لا شائبة فيه على الأساس المدني النيابي .... وقد اخترنا سمو الأمير فيصل ابن جلالة الملك حسين الذي واصل جهاده في سبيل تحرير الأمة ترى فيه رجاها العظيم، ملكًا دستوريًا على سوريا بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول وأعلنا إنهاء الحكومات العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث على أن تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية مسئولة تجاه هذا المجلس في كل ما يتعلق بأساس استقلال البلاد التام...." (الحكيم، ١٩٧٤: ١٤٢).

والاستناد إلى هذا المصدر من مصادر الشرعية جاء صريحًا على لسان عبد الله بن الحسين بعد قدومه إلى معان في ٢١ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٢٠م، بقوله: "ثم كتبت للنواحي بأنني نائب ملك سوريا، ودعوت أعضاء المؤتمر السوري للحضور إلى معان. وكذلك كل ضباط الجيش السوري ومجنديه للقيام بالواجب..." (ابن الحسين، ٢٠١٨: ١٧٠).

إلى جانب ذلك مثلت الإرادة الشخصية لعبد الله بن الحسين في تزعم حركة المقاومة العربية للاحتلال الفرنسي لسوريا، دافعًا مهمًا للتوجه إلى شرقي الأردن وتنظيم صفوف أحرار العرب، لاستعادة مملكة فيصل، مؤمنًا بقدراته الشخصية، ومتأملاً أن يجد أمامه رجالات سوريا على أهبة الاستعداد لخوض غمار معركة التحرير، فقال: "فاستأذنت والدي وطلبت إليه أن يُحملني تبعات هذه الحركة شخصيًا، فإذن لي..." (ابن الحسين، ٢٠١٨: ١٦٨). وإن كان يعلم في قرارة نفسه أن تحقيق هذا الهدف سيكون في النهاية يمثل مكسب عربي هاشمي لا مكسب شخصي يعود عليه حصرًا، فقد جاء في خطابه الذي وجهه لأحرار العرب من معان قوله: "... وأنني سأعود إن أبقاني الله حيًا إلى وطني يوم نزوح عدوكم عن بلادكم وعلى هذا اليمين بالشرف وأمركم حينئذ لكم وبلادكم بين أيديكم ..." (ابن الحسين، ٢٠١٨: ١٧٠).

الاقتباسات التي ذكرت آنفًا عن عبدالله بن الحسين تضعنا أمام تصورات مهمة يمكن تكوينها عن شخصيته، فعبدالله بن الحسين بدأ مكاتباته من معان فور وصوله مؤكدًا على مصدر مهم من مصادر شرعية اختياره في زعامة التحركات المزمعة لمقاومة الاحتلال الأجنبي، والمتمثلة في نيابته للملك فيصل والذي نصب ملكًا بطريقة ديمقراطية، إذ جاءت بموجب قرار المؤتمر السوري العام، وهذا المصدر يمنحه حق دعوة الجميع للاصطفاف خلف قيادته، وهنا حقق عبدالله بن الحسين المكسب الأول، وهو توحيد الزعامة ومن ثم خلق قاعدة عمل مؤسسي في إدارة الجهود والمهام بشقيها السياسي والعسكري، لذا كانت مكاتباته متضمنة طلب الالتحاق به من قبل أعضاء المؤتمر السوري العام، وضباط الجيش والجنود.

ولم يُخفِ عبد الله بن الحسين موضوع الرغبة الشخصية في القيام بهذه المهمة؛ لأنه كان يجد في نفسه القدرة على إنجاحها من خلال تقدير الإمكانيات المتاحة لديه، ودرجة الاستعداد لدى من سيتعاون معه من الوطنيين العرب وزعماء العشائر والوجهاء في المنطقة العربية التي حل بها.

وتمكن عبد الله بن الحسين في الوقت ذاته من توظيف خبراته السياسية في التعامل مع جميع الأطراف المؤثرة في الوضع القائم ضمن المنطقة العربية، بعد تدخل القوى الاستعمارية وفرض رأيها والانعطاف بمجريات الأحداث وإعادة رسم سياساتها المؤثرة في

المنطقة العربية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تنصيب فيصل بن الحسين ملكًا على العراق، وتأسيس دولة قطرية هي شرقي الأردن، كان لسياسة عبد الله بن الحسين التفاوضية الدور المهم في خلقها.

ثالثًا: الاعتراف البريطاني بعبد الله بن الحسين زعيمًا عربيًا

بعد وصول عبد الله بن الحسين إلى معان واجتماعه بالعديد من زعماء العشائر والقيادات الوطنية وضباط الجيش، وإبداء نيته في تشكيل قوة لمقاومة الاحتلال الفرنسي في سوريا، بدأ يتوضح الموقف الرسمي البريطاني الرافض لتحركات عبد الله بن الحسين في المنطقة، مراعاة لمصالحها ومصالح حليفتها فرنسا، فوزعت الحكومة البريطانية منشورًا في عمان والكرك جاء فيه: "بلغ الحكومة البريطانية أن شرذمة من الحجاز جاءت لقتال فرنسا بسوريا، وأن الحكومة البريطانية غير راضية عن هذه الحركة. فالحكومة البريطانية تحذر الناس من الالتحاق بهذه الشرذمة وتعتبر كل من يلتحق بها خارجًا على القانون" (ابن الحسين، ٢٠١٨: ١٧٢).

لكن مع إصرار عبد الله بن الحسين على المضي في مشروعه الثوري، تطور الموقف البريطاني الرافض لوجود عبد الله بن الحسين في شرقي الأردن، وأصبح الاتجاه العام للسياسة البريطانية يتجه للاستفادة من وجوده في المنطقة لخدمة مصالحها، إذ صرح وزير الخارجية البريطانية في شهر شباط/ فبراير ١٩٢١م، وفق ما جاء عند موسى (١٩٨٩: ٨٨) بالقول: "شرقي الأردن. إننا هنا نرغب تمامًا ـ كما أعلم ـ في أن نرى إنشاء دولة عربية يرأسها حاكم عربي".

وخلال مداولات مؤتمر القاهرة الذي تزامن عقد أولى جلساته بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٢١م، بفندق سميراميس والذي تزامن مع تطور الأحداث في شرقي الأردن، وضح وزير المستعمرات البريطانية ونستون تشرشل Winston Churchill خريطة المنطقة العربية الخاضعة للانتداب البريطاني، والتي قسمت لثلاث مناطق: منطقة فلسطين، ويحدها شرقًا نهر الأردن وتخضع لحكم المندوب السامي البريطاني. منطقة شرقي الأردن، وتترك زعامتها لعبد الله بن الحسين. ومنطقة العراق، على أن ينصب فيها فيصل بن الحسين ملكًا (رانكين، ٢٠١٤).

وأبدى تشرشل رأيه حيال وجود عبد الله بن الحسين في شرقي الأردن بأنه بمقدور بريطانيا أن تفي بوعودها لليهود، والعرب في الوقت ذاته، من خلال إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين غربي نهر الأردن، وإقامة كيان عربي منفصل عن فلسطين شرقي نهر الأردن، بزعامة عبد الله بن الحسين (فرومكين، ١٩٩٢). والملاحظ هنا أن تصريح وزير الخارجية البريطانية آنف الذكر، سبق تاريخ مؤتمر القاهرة الذي ترأسه وزير المستعمرات البريطانية، وهذا يعطي انطباعًا عن حسم السياسة الخارجية البريطانية موقفها من منطقة شرقي الأردن، وإعادة النظر في اعتمادها على الإدارات المحلية التي ساهمت في تشكيلها.

لهذا ترجم ونستون تشرشل هذه الرؤية السياسية عمليًا في اجتماعات (عبدالله ـ تشرشل)، في مدينة القدس ٢٨ – ٣٠ آذار/ مارس ١٩٢١م، وتقررت في تلك الاجتماعات المعالم العامة للسياسة البريطانية في إدارة شرقي الأردن، إذ تضمن ذلك الاتفاق تأسيس حكومة وطنية في منطقة شرقي الأردن يرأسها عبدالله بن الحسين. وأن تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالاً إداريًا تامًا. وأن تقبل الاسترشاد برأي مندوب بريطاني يقيم في عمان، وقبولها المساعدة البريطانية في نفقات قوة أمنية يمكنها الحفاظ على الأمن. وتعهد عبد الله بن الحسين بالمحافظة على حدود فلسطين وسورية من أي اعتداءات. والتعهد بالمحافظة على مركزين للطيران في شرقي الأردن، على أن تعطى هذه الحكومة فرصة ستة أشهر لتقييم قدرتها على القيام بمهامها، ثم يتم بعد ذلك اتخاذ القرار النهائي بشأنها (الزركلي، ٢٠٠٩).

كانت هذه الشروط تمثل الحد الأدنى للتعاون الرسمي البريطاني مع عبدالله بن الحسين، لمسايرة توجهاته السياسية في المنطقة، وبين عبدالله بن الحسين رأيه الشخصي حيال هذا الاتفاق، برسالة بعثها لوالده الحسين بن علي بتاريخ ١٠ نيسان/ إبريل ١٩٢١م، أثبتها موسى (١٩٨٩: ١٣٩) جاء فيها: "ولما كنت اعلم شدة الرغبة السنية في تطبيق المقررات بخصوص القضية

العربية، ولتأكدي بعدم الاقتدار على استخلاص سورية بحرب نقيمها نحن بدون معاونة دولية، ولوقوفي هنا على حقيقة عدم اقتدار الشعب السوري على ذلك، وتأكدي أيضًا من عدم إمكان رجوع الأخ فيصل إلى سورية إلا برضا من فرنسا، فقد قبلت الخطط السياسية المعقولة التي رسمتها بريطانيا، وتعهدت أن أدير شرقي الأردن بصفتي ممثلاً لجلالة ولي النعم، أملاً بالحصول على الغرض المطلوب بصورة سياسية تراها بريطانيا ممكنة ...".

ووفقًا لما نقله النشاشيبي (د.ت: ٤٢) أكد عبد الله بن الحسين إيمانه بهذه السياسة قائلاً: "أردت أن يكون الأردن نقطة انطلاق ـ وانطلاقي أنا بالذات ـ إلى سوريا والعراق! كنت احتاج إلى قطعة من أرض أرتب عليها أموري وأدرس عندها إمكانياتي وأعيد فيها حساباتي ثم استعيد ضمن وحدة واحدة شاملة ما هو جزء من حق الأمة العربية في الاستقلال الناجز ...".

إدراك عبد الله بن الحسين للواقع السياسي والأهداف الاستعمارية في المنطقة العربية، فرض عليه العمل بمبدأ خذ وطالب، وعدم الوقوف موقفًا سلبيًا من بريطانيا بهدف تخليص البلاد من التبعات السياسية لأحكام تصريح بلفور (الماضي وموسى، ١٩٨٨). وتخليصها أيضًا من مطالب اللجنة التنفيذية الصهيونية بإدخال شرقي الأردن في حدود الوطن القومي لليهود، واقتراحات هيربرت صموئيل بأن تكون سكة حديد الحجاز الحد الشرقي لفلسطين، وترك مناطق شرق سكة الحديد لسيادة ملك الحجاز (موسى، ١٩٨٩).

وتمثلت المصالح البريطانية من تأسيس إمارة في شرقي الأردن في العديد من الاعتبارات، منها: أن إخضاع المنطقة لحاكم عربي، يمثل وفاءً بريطانيا لعهودها التي قطعتها للعرب، قبيل بدء الحرب العالمية الأولى. ثم التخلص من تكاليف نشر قوات بريطانية في منطقة قليلة عدد السكان، تسيطر عليها القبائل البدوية، وتنشر فيها الذعر. إلى جانب منع إقامة أي نوع من أنواع الاتحادات بين المناطق العربية الخاضعة للانتداب الفرنسي، والانتداب البريطاني. كما يمكن لهذه الدولة الناشئة، أن تكون دولة حامية، من خلال منعها شن الهجمات انطلاقًا من أراضيها إلى المناطق القروية الواقعة في الأراضي الفلسطينية (محافظة، ١٩٧٣).

وفي ١٩٢١/٤/١١م، شكلت في شرقي الأردن أول حكومة مركزية ترأسها رشيد طليع، وفي ١٧ نيسان/ إبريل ١٩٢١م، زار المندوب السامي البريطاني لفلسطين وشرقي الأردن هيربرت صموئيل عمان، وألقى خطابًا حضره عدد من شيوخ العشائر واعيان المنطقة، جاء فيه: "... الحكومة البريطانية تُسر بفرصة التعاون مع الأمير عبد الله فيما وراء نهر الأردن وتثق بصداقته وحسن نيته كل الثقة ..." (الماضي وموسى، ١٩٨٨: ١٥١). وبتاريخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٢٣م، زار هيربرت صموئيل عمان وألقى الخطاب التالي: "شريطة موافقة مجلس عصبة الأمم فأن حكومة جلالته البريطانية سوف تعترف بوجود حكومة مستقلة في شرقي الأردن تحت حكم سمو الأمير عبد الله بن الحسين..." (محافظة، ٢٠٢٠ :٣٣).

وجاء في ديباجة المعاهدة المبرمة بين الحكومة البريطانية وحكومة شرق الأردن الموقعة في ٢٠ شباط/ فبراير ١٩٢٨م "ولما كان صاحب السمو أمير شرق الأردن قد أنشأ حكومة في ذلك القسم من الإقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الأردن. ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعدًا للاعتراف بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن..." (الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية، ١٩٢٩: ٨٧).

والملاحظ هنا أن من نتائج التغيرات في السياسة البريطانية تجاه منطقة شرقي الأردن في ظل وجود عبد الله بن الحسين تحقق ثلاثة أهداف في آن واحد: أولاً، تأسيس دولة جديدة في المنطقة لها كيانها السياسي المستقل، الأمر الذي يكسبها الشرعية الدولية. ثانيًا، إيجاد قيادة سياسية محل إجماع عشائري ووطني. ثالثًا، إيجاد تحالف دولي جديد في المنطقة شكلت إمارة شرقي الأردن أحد أطرافه وكانت بريطانيا الطرف الآخر. وبذلك أصبحت المواقف الرسمية البريطانية مصدرًا مهمًا من مصادر دعم وتعزيز الشرعية السياسية لحكم الدولة الأردنية الناشئة، في نظر عبد الله بن الحسين وشيوخ العشائر والزعامات الوطنية التي تمارس نشاطها السياسي والثوري شرقي الأردن.

رابعًا: اعتراف شيوخ العشائر وقادة الحركة الوطنية بالزعامة الجديدة

بداية كان قدوم عبدالله بن الحسين إلى معان أواخر العام ١٩٢٠م، محل امتعاض الحكومة البريطانية، خشية منها أن يتسبب وجوده في توتر علاقاتها مع فرنسا وإثارة المشاكل السياسية عليها من كل صوب، الأمر الذي دعا مظهر رسلان ـ رئيس حكومة البلقاء الوطنية ـ إلى توجيه كتاب إلى عبدالله بن الحسين يقول فيه: "انه بلغ الحكومة الوطنية عزمكم على زيارة شرقي الأردن فإن كانت هذه الزيارة لمجرد السياحة فإن البلاد ستقابلكم بالترحيب، وإن كانت لأغراض سياسية فالحكومة ستتخذ كل الأسباب المانعة لزيارتكم" (ابن الحسين، ٢٠١٨)، لم يثبت في حدود الاطلاع أن هذا الخطاب قد تكون وراء إمضائه تدخلات المندوب السامي البريطاني في فلسطين، أو الحكومة البريطانية، لكن لا يخفى تأثير كل منهم في توجيه حكومة البلقاء الوطنية.

وهذا التحذير لم يتبعه من قبل حكومة البلقاء الوطنية أي إجراءات عملية على أرض الواقع، بل أن مظهر رسلان نفسه انضم إلى الوفد الذي عينه الوطنيون المقيمون في عمان ومناطق شمال الأردن، والذي تكوّن من الشيخ كامل القصاب، وأمين التميمي، وعوني القضماني، وعوني عبد الهادي، لمقابلة عبد الله بن الحسين في معان، لتشجيعه على التوجه إلى عمان واتخاذها مقرًا له بدلاً من معان (الزركلي، ٢٠٠٩).

وحتى ندرك مدى رغبة التعاون مع عبدالله بن الحسين من قبل الزعماء والوجهاء في منطقة شرقي الأردن يمكن تقسيم الزعامات التي تواجدت في معان لاستقبال عبدالله بن الحسين أو جاءت لمعان بعد وصوله إلى قسمين: القسم الأول، زعماء العشائر، وكان عن عشيرة الحويطات عودة أبو تايه، وحمد بن جازي، وعن عشيرة الرولة غالب الشعلان، وعن عشائر بني صخر مثقال الفايز، وحديثة الخريشة، وعن عشائر الكرك حسين الطراونة، وعطوي المجالي، ورفيفان المجالي، وعن عشائر العدوان سلطان العدوان، وعن الشركس سعيد المفتي، وسعيد خير رئيس بلدية عمان. القسم الثاني، كان ممثلاً للقوميين العرب ورجالات حزب الاستقلال، ومنهم عبد القادر الجندي، محمد علي العجلوني، خلف التل، احمد التل، فؤاد سليم، محمد مريود، محمد الهندي، كامل بديري، بهجت طبارة، الشيخ كامل القصاب، أمين التميمي، عوني القضماني، عوني عبالهادي، مظهر رسلان، صبحي الخضرا (ولسن، ٢٠٠٠).

وكان لالتفاف شيوخ القبائل حول عبد الله بن الحسين في معان، ومؤازرته من قبل القيادات الوطنية كبير الأثر في رفع معنوياته، ومنحه الشرعية التي مكنته من المضي في هدف تأسيس كيان قادر على مواجهة قوى الاستعمار.

وهذا المصدر الهام من مصادر الشرعية تأكد لاحقًا في العديد من المواقف السياسية التي جاءت نتيجة تطور الحركة الوطنية في شرقي الأردن، فالمؤتمر الوطني الأول الذي عقد في عمان بتاريخ ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٢٨م، كان من أهم مقررات الميثاق الوطني الصادر عنه: "تدار بلاد شرقي الأردن بحكومة دستورية مستقلة برياسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن الحسين المعظم وأعقابه من بعده" (المكتبة الوطنية: م خ/ ٤٠/ ١). وهنا بدت واضحة مسألة تسليم زعماء الحركة الوطنية الأردنية بإمارة عبد الله بن الحسين، ومنح حق الوراثة في الزعامة لأنجاله من بعده.

وتكرر هذا التأييد في مقررات المؤتمر الوطني الثاني الذي انعقد بتاريخ ٧ كانون أول/ ديسمبر ١٩٢٩م، في مقهى حمدان في العاصمة عمان (خريسات، ٢٠٢٠)، وفي المؤتمر الوطني الثالث الذي انعقد في مدينة اربد يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٣٠م، وحينها اقترح مصطفى وهبي التل على المؤتمر المناداة بالأمير أميرًا شرعيًا على شرقي الأردن، وبأكبر أنجاله الأمير طلال وليًا للعهد، نظرًا لاستقلاله عن البلاد السورية، وذلك لحين تحديد وضعية شرقي الأردن الطبيعية التي ستكون جزء من الوحدة العربية أو الوحدة السورية (خريسات، ٢٠٢٠).

وجاء أول بند من بنود مقررات المؤتمر الوطني لحزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني العام الذي انعقد في عمان بتاريخ ٦ آب/ أغسطس ١٩٣٣م: "يعلن أعضاء مؤتمر الشعب الأردني المجتمع في هذا اليوم والممثلين تمثيلاً حقيقيًا لبلاد الإمارة إخلاصهم لسمو أمير البلاد

المعظم وأعقابه من بعده" (الماضي وموسى، ١٩٨٨: ٣٣١).

وأكد الحزب الوطني الأردني أن ديمومة شرقي الأردن وسلامة كيانها مرتبط بإمرة عبد الله بن الحسين وخلفائه من بعده، وقدرة البلاد على الحفاظ على سلامة اقتصادها (محافظة، ٢٠١١)، وكذلك جاء في العديد من وثائق التأسيس للأحزاب الأردنية التصريح على أن تكون شرقي الأردن برئاسة عبد الله بن الحسين وأبنائه من بعده (خريسات، ٢٠٢٠).

أما من كان متواجداً من أعضاء حزب الاستقلال في شرقي الأردن، فقد كان لموقفهم الداعم لعبدالله بن الحسين الأثر المهم في إرساء قواعد الإدارة في الدولة الناشئة، وتسلموا زمام الأمور فيها وتشكلت أول حكومة في شرقي الأردن بتاريخ ١١ نيسان/ إبريل ١٩٢١م، برئاسة رشيد طليع، وضمت ثلاثة سوريين، وحجازيين، ولبنانيًا، وفلسطينيًا، وشرق أردني واحد، وكان أربعة من أعضاء هذه الحكومة أعضاءً في حزب الاستقلال (ملكاوي، ٢٠٠٧)، وعين عوني عبدالهادي رئيساً للديوان الأميري، يعاونه في ذلك عادل أرسلان، وعزة دروزة وهم أيضًا من أعضاء حزب الاستقلال (موسى، ١٩٨٩).

يشير الزركلي (٢٠٠٩: ٢١١) إلى أن عبد الله بن الحسين كان "يرى في الوطنيين قوة كبيرة من قوى الأمة العاملة، ولا شك في أن سخط أحرار البلاد عليه مدعاة إلى سخط الأمة كلها". لهذا يرى موسى (١٩٨٩) أن استعانة عبد الله بن الحسين برجال حزب الاستقلال السوري ناتجة عن رؤية سياسية تهدف إلى إشراكهم في تحمل أعباء المسؤولية، وليس بدافع الحاجة إلى الخبرات العلمية والمعرفية، بل بحكم توظيف النزعات الوطنية والمثل القومية.

استمر تعاون عبد الله بن الحسين مع الاستقلاليين حتى العام ١٩٢٤م، حيث صدر قرار إخراجهم من منطقة شرقي الأردن، نتيجة تعارض مسارهم السياسي مع مصالح الإمارة الناشئة، وفي هذا الشأن يقول ظبيان (١٩٦٧) الذي عاصر أحداث تلك الأزمة: ولو استطاع القوميون العرب أن يتحلوا بالصبر والأناة واستمروا في تعاونهم مع عبدالله بن الحسين وتخلصوا من نزعات الأنانية وضيق النظرة السياسية والتجرد من العصبية الحزبية، لقدموا خدمات جليلة لهذه الدولة الناشئة وللوطن العربي ككل، ولما آلت الأمور إلى إقصاء بعضهم عن الحكم، وإخراج البعض الآخر من البلاد، نتيجة الخصومة بينهم وبين الانجليز من جهة، ومحاولاتهم القفز على سيادة الدولة من جهة أخرى.

خامسًا: النص التشريعي الدستوري

جاء الاستناد إلى النص التشريعي في اكتساب الشرعية لنظام الحكم في الدولة الأردنية لاحقًا للعديد من مصادر الشرعية السابق ذكرها، إلا أنه يعد المصدر الأول والأهم في إكساب الشرعية لملوك الأردن، الذين ورثوا عرش المملكة بعد استشهاد عبد الله بن الحسين في مدينة القدس ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٥١م.

فمن خلال التتبع التاريخي للتطور التشريعي لهذا الموضوع، نجد أن نص المادة الأولى من الفصل الأول في القانون الأساسي الذي صدر عام ١٩٢٣م، أثبتت إقرار الملكية بصيغة صريحة وبشكل جلي: "أن حكومة الشرق العربي حكومة ملكية" (الكتاب الأسود، ١٩٢٩: ٥٣). ونصت المادة الخامسة من الفصل الثاني على أن: "أمير الشرق العربي هو الأمير عبد الله نجل أمير المؤمنين وملك العرب الحسين الأول بن علي"، ونصت المادة السادسة على حق الوراثة في ولاية العرش إذ جاء فيها: "تنحصر الإمارة للابن الأكبر من سلالة الأمير عبدالله على خط عمودي وإن لم يكن للأمير ابن فيرجع للأقرب إليه من الذكور ..." (الكتاب الأسود، ١٩٢٩: ٥٣).

وجاء في الفصل الثاني من القانون الأساسي الذي صدر في العام ١٩٢٨م، المادة (١٦): "السلطات التشريعية والإدارية مخولة للأمير عبدالله بن الحسين ولورثته من بعده وفقًا لأحكام هذا القانون"، وفي المادة (١٨): "الأمير مصون من كل تبعة ومسؤولية" (المكتبة الوطنية: م خ/ ٤٧/ ٤- ٥).

وفي عهد الملكية، قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٦م، إجراء تعديل على القانون الأساسي ليتوافق مع قرار إعلان استقلال البلاد، جاء فيه: " بعد الاطلاع على مقررات المجالس البلدية المتضمنة رغبة البلاد العامة بشأن إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تامًا على أساس النظام الملكي النيابي، مع بيعة

سيد البلاد ومؤسس كيانها عبدالله بن الحسين المعظم ملكًا دستوريًا على رأس الدولة الأردنية ..." (المكتبة الوطنية: م و/ ١٤/ ٣٦- ٣٩). وتقرر هذا التعديل فور إقراره من المجلس التشريعي في دورته فوق العادة التي عقدت في ٢٢ من الشهر نفسه، وتمت الموافقة بالإجماع على أن تحل كلمات (صاحب الجلالة الملك) محل كلمات (صاحب السمو الأمير) والكلمات (المملكة الأردنية الهاشمية) محل كلمتي (شرق الأردن) حيثما وردت في القانون الأساسي (المكتبة الوطنية: م و/ ١٤/ ٣٦- ٣٩).

وجاء النص صريحًا في الدستور الأردني لعام ١٩٤٧، على أن "نظام الحكم ملكي وراثي" (المكتبة الوطنية: ج/ ٣٥/ ٨)، وصدرت بموجب أحكام الدستور الإرادة الملكية بأن يتسمى الأمير طلال بن الحسين بلقب ولي العهد (المكتبة الوطنية: م هـ/ ٤/ ٢٨). وتضمنت المادة (٢٨) من دستور المملكة الأردنية الهاشمية لعام ١٩٥٢، الإقرار بالنظام الملكي الوراثي وحددت أحكام وراثة العرش: "عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي في أسرة الملك عبد الله بن الحسين، وتكون وراثة العرش في الذكور من أولاد الظهور..." (الدستور الأردني ١٩٥٢: مادة ٢٨).

استقر نقل السلطات الدستورية على هذا الحال وفق النص التشريعي، وغدت النصوص الدستورية تمثل المصدر الأول من مصادر الشرعية لتولي عرش المملكة الأردنية الهاشمية، فبعد استشهاد عبدالله بن الحسين أصدرت رئاسة الوزراء الأردنية البلاغ التالي: "بناءً على انتقال حضرة صاحب الجلالة الهاشمية المغفور له الملك عبدالله بن الحسين إلى الرفيق الأعلى، ولوجود حضرة صاحب السمو الملكي الأمير طلال ولي العهد المعظم في حالة استشفاء في خارج المملكة تحت عناية الأطباء لمدة مؤقتة، وعملاً بالفقرتين (هـ) و(و) من المادة (٢٢) من الدستور، فقد قرر مجلس الوزراء ـ استنادًا إلى سلطته الدستورية وفي جلسته المنعقدة في الساعة الثانية والنصف من يوم الجمعة الواقع في ١٦ شوال سنة ١٣٧٠ هجرية الموافق ٢٠ تموز سنة ١٩٥١ ميلادية ـ تعيين حضرة صاحب السمو الملكي الأمير نايف المعظم وصيًا على العرش اعتبارًا من هذا التاريخ" (المكتبة الوطنية: م هـ/ ٤/ ٦٧).

تشكل مجلس الوصاية من نايف بن عبد الله بن الحسين نائبًا للملك، وبرئاسة زين الشرف، وعضوية إبراهيم هاشم، وسليمان طوقان، وعبد الرحمن الرشيدات (شلايم، ٢٠١١). واستمر هذا المجلس يمارس صلاحياته الدستورية حتى اطلاع مجلس الوزراء على التقارير الطبية عن الحالة الصحية للأمير طلال بن عبد الله، وقرر حينها مجلس الوزراء بمباشرة سمو ولي العهد سلطاته الدستورية ملكًا على المملكة الأردنية الهاشمية (المكتبة الوطنية: م هـ/ ٥/ ٢)، وعلى ضوء هذا القرار قرر مجلس الأمة بالإجماع مناداة سموه ملكًا دستوريًا على البلاد (المكتبة الوطنية: م هـ/ ٥/ ٣)، وقد أدى اليمين الدستورية يوم الخميس الموافق ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١م (المكتبة الوطنية: م هـ/ ٣/ ٢).

واستمر في ممارسة سلطاته الدستورية حتى إعفائه منها في ١١ آب/ أغسطس ١٩٥٢م، بقرار من مجلس الأمة بسبب ظروفه الصحية، والمناداة بالحسين بن طلال ملكًا على المملكة الأردنية الهاشمية (المكتبة الوطنية: م هـ/ ٥/ ٩)، ونظرًا لعدم بلوغه السن القانونية قرر مجلس الوزراء تعيين مجلس وصاية تكون من رئيس مجلس الأعيان إبراهيم هاشم، وعضوية كل من سليمان طوقان، وعبد الرحمن الرشيدات (المكتبة الوطنية: م هـ/ ٩/ ١٥)، وباشر هذا المجلس سلطاته الدستورية بعد أداء اليمين الدستورية (المكتبة الوطنية: ج/ ٦/ ١٤)، واستمر هذا المجلس في ممارسة سلطاته الدستورية حتى ٢ أيار/ مايو عام ١٩٥٣م، عندما اقسم الحسين بن طلال اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة وتسلم سلطاته الدستورية (الماضي وموسى، ١٩٨٨).

وسندًا لمواد الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ نودي بعبدالله الثاني ابن الحسين يوم ٧ شباط/ فبراير عام ١٩٩٩م، ملكًا دستوريًا على عرش المملكة الأردنية الهاشمية، بعد وفاة الحسين بن طلال في ذلك اليوم (شلايم، ٢٠١١).

وأدى الانصياع لأحكام الدستور إلى تجاوز أي خلافات على العرش الملكي، ومكن ملوك المملكة الأردنية الهاشمية من تسلم سلطاتهم الدستورية بشكل سلمي، عند انتقال الحكم من ملك لآخر.

سادسًا: ولاء المؤسسة العسكرية والقاعدة الشعبية للتاج الملكي

تعد المؤسسات العسكرية في الدول المختلفة أداة من أدوات حماية النظام، وعلى الرغم من انطلاء هذا التعميم على الدولة الأردنية بشكل عام، إلا أنها في الحالة الأردنية تزيد على ذلك، إذ أنها تمثل عنصرًا مهمًا من عناصر الشرعية، وذلك من خلال دورها الأساسي في تأسيس الدولة الأردنية التي ارتكزت في تأسيسها على عقيدة ثورية، ومن ثم للدور الدفاعي عن نظام الحكم في المناسبات المختلفة، التي هزت الساحة الأردنية.

فقد تكونت نواة الجيش العربي من مرافقي عبدالله بن الحسين الذين قدموا معه من الحجاز عام ١٩٢٠م، ومن التحق بهم من ضباط وجنود الجيش العربي في معان، بهدف ثوري يستهدف تحرير سوريا واستعادتها من الاحتلال الفرنسي، وبعد إعلان اتفاق عبدالله ـ تشرشل في القدس، تم الاتفاق على إنشاء قوة أمنية لحفظ الأمن بأشراف بريطاني، ونظرًا لتطورات الحالة الأمنية خصوصًا بعد أحداث الكورة عام ١٩٢١م، تم زيادة عدد أفراد القوة الأمنية لتكون نواة تشكيل الجيش، ولكون عدد أفرادها لم يتجاوز ألفًا وخمسمائة رجل، أطلقت عليه الحكومة البريطانية اسم الفيلق العربي، وأسندت مهام قيادته إلى العقيد فريدرك بيك Frederick Peake وبقي آمرًا له حتى ٢١ آذار/ مارس ١٩٣٩م، حين تسلم منه القيادة غلوب باشا Glubb Pasha، وبقي في مركز القيادة حتى قرار تعريب الجيش في ١ آذار/ مارس ١٩٥٦م (باشا، ٢٠٠٥).

وعلى الرغم من المشكلات الكبيرة التي واجهت تأسيس المؤسسة العسكرية في إمارة شرقي الأردن، والتي تمثلت في محدودية القدرة على اختيار أفراد الجيش من بين المكونات البشرية في الإمارة، وعدم توفير الميزانية المالية الكافية لتوفير مستلزماته الأساسية، وصعوبة المحافظة على هيبة أفراده وسط نفوذ قبلي واسع في المنطقة، إلا أنها استطاعت أن تنتهج دبلوماسية سليمة، مكنتها من تحقيق أهدافها المرتبطة بحفظ الأمن والاستقرار في حدود قدراتها المتواضعة (أبو دية، ١٩٨٨).

ومع استلام الحسين بن طلال سلطاته الدستورية ملكًا على الأردن في ٢ أيار/ مايو١٩٥٣م، انصب اهتمامه على تطوير المؤسسة العسكرية الأردنية، كنتيجة طبيعية لانخراطه في النظام العسكري بكلية ساند هيرست، ورأى في القوات المسلحة العنصر الأول لحماية النظام الملكي في محيط عربي تتقلب فيه المعتقدات والميول السياسية (جم، ١٩٨٧).

ومن أهم القرارات التي اتخذها الحسين بن طلال في هذا الصدد قرار تعريب الجيش، وإقالة غلوب باشا من قيادته، فكان لهذا القرار كبير الأثر في اكتساب الحسين بن طلال ولاء المؤسسة العسكرية، لما تضمنه هذا القرار من ترسيخ روح الكرامة والكبرياء القومي لدى منتسبيها، وتعزيز ثقتهم بأنفسهم، وإعطائهم فرصة الاعتماد على أنفسهم في تدبير شؤون البلاد (جم، ١٩٨٧). وعلى صعيد آخر ساهم قرار تعريب الجيش في ترسيخ شعبية الحسين بن طلال بين الأوساط الشعبية الأردنية، والمحيط العربي، الذي كان يعتبر وجود القيادات العسكرية البريطانية في الجيش العربي نقطة ضعف، ونقل شلايم (٢٠١١: ١٣٦) عن السفير الأمريكي في عمان قوله: "لقد مضى هذا العمل بعيدًا باتجاه إزالة الموقف الدفاعي للأردن، وعقدة نقصه في وجه الدول العربية. فالملك الآن بطل".

وخلال المرحلة التاريخية التالية من عمر الدولة الأردنية كان لمشاعر الولاء والانتماء التي تحلى بها ضباط وأفراد الجيش المعين الأكبر في حفظ استقرار البلاد، وبدا هذا واضحًا منذ اندلاع أحداث نيسان/ أبريل ١٩٥٧م (Satloff, 1994)، التي حاول خلالها بعض ضباط الجيش الانقلاب على النظام الملكي بتحريض عربي (أوكونيل ولوب، ٢٠١٥)، فقد ذكر الحسين بن طلال المشار إليه في (جم، ١٩٨٧) إلى رسالة وجهت له من بعض ضباط الجيش في الزرقاء، تشير وثائق المكتبة الوطنية (م خ/٨/١٢٣) أنها من إعداد بركات طراد الخريشا، جاء فيها: "إن ضباط الزرقاء الموالين المخلصين لجلالتكم قلقون من الطابع غير المألوف للتعليمات التي تصدر إليهم. لقد بلغنا بأن أوامر

ستصدر لبعض الوحدات لتطويق عمان. يا صاحب الجلالة. إن شكنا وارتيابنا بمن يتولون قيادة الجيش في ازدياد مستمر. وإننا لنلتمس من جلالتكم أن تأذنوا لنا بعرض الأوامر التي نتلقاها على جلالتكم، لتتحققوا من سلامتها" (جم، ١٩٨٧: ١٢٠).

وقد تمكن الحسين بن طلال والموالين له من مرتبات الجيش تفويت الفرصة على الانقلابيين، وإفشال محاولتهم الانقلابية (شلايم، ٢٠١١)، وعند إدراك المتآمرون أنهم أساءوا تقديراتهم في مدى نفوذهم على مرتبات الجيش بدت عليهم علامات الهزيمة، وفر من تمكن منهم الفرار إلى سوريا (جونستون، ١٩٩٦)، وعثر على أعلامًا جديدة في مكتب قيادة الجيش تمثل جمهورية الأردن كان الانقلابيون ينوون إعلانها لو نجحت خطتهم، يقول الحسين بن طلال: "أن المؤامرة كانت موجهة من الخارج، وكان هدفها النهائي، بعد اغتيالي، هو إنشاء نوع من الاتحاد الفدرالي مع مصر" (جم، ١٩٨٧: ١٣٢).

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م، عاد الجيش مرة أخرى في مواجهة مباشرة لإنقاذ النظام السياسي الأردني من محاولات الفدائيين الرامية إلى السيطرة على البلاد، بعد فشل المحاولات المتكررة لإيجاد حلول سلمية وتعثر جهود الوساطة العربية في ثني المنظمات الفدائية عن ممارسة نشاطاتها التخريبية وتحدي القانون، والتطاول على هيبة الدولة (Quamar, 2019).

وكان الفدائيون يتفاخرون بقوتهم ويحاولوا إظهار تفوقهم دون مراعاة للمصالح الأردنية، ويقفوا موقف عدائي من الجيش الأردني، وأقاموا سلطة موازية للسلطة الحكومية في المملكة (رولو، ١٩٨٠)، وينقل رولو (١٩٨٠: ١٣٦- ١٧٠) عن صلاح خلف ـ أبرز الفدائيين الفلسطينيين خلال تلك الأحداث ـ قوله: "أن العراق كان يحرضنا على الاستيلاء على السلطة... وقال لنا موفد بغداد: نظموا محاولة انقلاب فستدعمكم الوحدات العراقية المرابطة في الأردن لقلب النظام الملكي وإقامة سلطة شعبية".

ولمواجهة تلك الأحداث قرر الحسين بن طلال إقالة حكومة عبد المنعم الرفاعي بتاريخ ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م، وتشكيل حكومة عسكرية برئاسة اللواء محمد داود، وتعيين حابس المجالي قائدًا عامًا للقوات المسلحة وحاكمًا عسكريًا عامًا للمملكة (الغويين، ٢٠٢٠). لاتخاذ الإجراءات الصارمة للخروج من حالة الانفلات الأمني والتعدي على هيبة الدولة مع تأكيده الشديد على الأخذ بعين الاعتبار لكل ما من شأنه الحفاظ على توجهات وثوابت المملكة الوطنية والقومية (أوكونيل ولوب، ٢٠١٥).

وفي الإشارة لطبيعة العمليات العسكرية التي حدثت وما كانت تمثله من وجود ميليشيات مجهزة تفرض وجودها داخل حدود الدولة قال الحسين بن طلال وفق ما جاء عند جم (١٩٨٧: ٢٢٦): "وفي الثاني والعشرين من الشهر، استردت نفوسنا الأمل والرجاء. فقد استقرت الجبهات وتوازنت. وفي اليوم التالي تراجع المهاجمون. لقد كانت الهزيمة. وفي مساء الثالث والعشرين من الشهر، كانوا قد غادروا ترابنا الوطني، تاركين وراءهم أكثر من ستين دبابة وعشرات من الشاحنات، ومئات من الأسلحة...".

ومن أهم العناصر التي ساهمت في استقرار الدولة الأردنية بعد وفاه الحسين بن طلال، وتولي عبد الله الثاني ابن الحسين مقاليد الحكم، قربه الشديد من المؤسسة العسكرية، فكان عبدالله الثاني ابن الحسين على الدوام منتمي لهذه المؤسسة، وتمكن من اكتساب مهارات عسكرية كبيرة خلال خدمته العسكرية، زادت من شعبيته بين منتسبيها (Robins, 2019).

وتحدث عبدالله بن الحسين (٢٠١١: ١٧١- ١٧٢) عن دور بعض وحدات الجيش في استقرار مؤسسة العرش عند توليه ولاية العهد خلفًا للحسن بن طلال، قائلاً: "....طلبت من محمد ماجد العيطان، الذي كان نائبي في العمليات الخاصة، أن يجمع بعض ضباطي الأساسيين ويدعوهم إلى لقاء في منزلي في تلك الأمسية. هؤلاء الضباط كانوا موضع ثقتي الكاملة..... لقد علمتني خبرتي في الجيش أن أكون حريصًا في حماية جوانبي. ثم قلت لهم: لعل من الحكمة أن يوضع بعض الوحدات في حالة استنفار حتى لا يفاجئنا شيء .... قالوا إنهم وضعوا العمليات الخاصة في حالة تأهب منذ أيام وإنهم قد اتصلوا بالفرقة الثالثة ووضع اللواءان الأربعون والستون بقيادتيهما ووحداتهما جميعًا في حالة

التأهب والاستعداد، حين نظرت في تلك اللحظة إلى وجوه قادة الوحدات العسكرية شعرت، لأول مرة منذ أسبوع، بأن الأمور سوف تأخذ مسارًا جيدًا".

بهذا الولاء لنظام الحكم أثبتت المؤسسة العسكرية أنها من أهم المؤسسات الوطنية لحفظ أمن البلاد ومصدر قوة النظام السياسي، وعنصر أساسي من عناصر بناء الهوية الوطنية بصورة فريدة. وأثبتت عمليًا دورها الفاعل في استقرار الحكم وديمومة النظام السياسي الأردني (Barari, 2018)، وتجدر الإشارة هنا أن محاولة إثبات الدور المهم للمؤسسة العسكرية في إضفاء الشرعية، لا يعني أن الاستقرار السياسي في أي دولة حديثة يمكن أن تحققه المؤسسة العسكرية في البلد، مع تجاهل الحاجات والتطلعات السياسية لإفراد الدولة، ومؤسساتها المدنية (Bani Hamad: ٢٠١٩).

أما على الصعيد الشعبي فإنه رغم الضغوط الكثيرة التي تعرض لها النظام السياسي الأردني، منذ تأسيس الإمارة في ذروة المد القومي العربي، إلا أنه أثبت على الدوام حالة الانسجام بين الأسرة الحاكمة والقاعدة الشعبية، وشكل هذا التفافهم مصدرًا مهمًا من مصادر تطور الدولة واستمرارية مسيرتها، وتأكد من خلال المواقف المتعددة التي وقفها الشعب إلى جانب قيادته هذا الاعتقاد.

فقد ساهمت العديد من السمات الشخصية للحسين بن طلال الذي تولى الحكم في عام ١٩٥٢م، في التفاف الشعب الأردني حوله والوثوق في سياسته، التي حافظت على استقرار الدولة الأردنية، وجنبتها التنازعات السياسة العربية المضطربة التي شهدتها دول المحيط العربي منذ منتصف خمسينيات القرن المنصرم، وفي الوقت ذاته أهلت الدولة الأردنية لتكون محط أنظار واهتمام الدول الكبرى والدول الإقليمية الفاعلة الأمر الذي أكسبها قوة معنوية، وأهمية استراتيجية (Dann, 1989).

وهنا نشير للموقف الشعبي في أحداث نيسان/ ابريل ١٩٥٧م، فحين لاح في الأفق خطر تهدد سلامة البلاد ونظامها الحاكم تمركز حوالي مدينة عمان (٤٠٠٠) مسلح من رجال القبائل يعلنون تأييدهم وولائهم للملك، وقد ساهم موقفهم في إضعاف معنويات الانقلابيين (جونستون، ١٩٩٦).

ومن جديد نجد أن استيعاب الانفعال الشعبي الذي رافق ثورات الربيع العربي، أثبت قدرة النظام الملكي على استيعاب متغيرات المرحلة السياسية وانتهاج أساليب سلمية في التعامل مع الأحداث الأمر الذي وفر فرصة الانسجام بين نظام الحكم والقاعدة الشعبية وعزز سبل ذلك النجاح (خربوش، ٢٠١٤)، ومع انطلاقة أحداث الربيع العربي التي بدأت شرارتها عام ٢٠١٠م، في المدن التونسية، اتخذت الحكومة الأردنية إجراءات إصلاحية سياسية، وشكلت لجنة الحوار الوطني، ولجنة ملكية لمراجعة الدستور، ومحكمة دستورية، وهيئة مستقلة لإدارة العمليات الانتخابية، في محاولة منها للانسجام مع مطالب قاعدتها الشعبية (Robins, 2019).

وعلى الرغم من عدم تحقق مكاسب سياسية للمواطن الأردني بالحد الذي كان يطمح لتحقيقه من أحداث الربيع العربي، إلا أن النظام الملكي تمكن من تحقيق مكاسب عظيمة في تدعيم السلطات الملكية، والتأكيد على أن سلامة النظام الملكي وأمانه مرتبطة بسلامة البلد وأمانه (النعيمات وخير الله، ٢٠١٣)، فالنظام الملكي تمتع بالقبول الشعبي في اصعب الظروف، ذلك لأنه لم يكن مصطبغًا بالدموية التي كانت سمة العديد من الأنظمة التي سيطرت على حكم بعض الأقطار العربية، ومن جهة ثانية كان النظام الملكي مستمدًا شرعيته من انسجامه وتفاهمه التاريخي مع المكون الوطني الأردني (Bani Hamad: 2019). ورغم أهمية هذه النتيجة إلا أن هذا الأمر يحتوي في ثناياه أيضًا مخاطر لا يمكن التغاضي عنها، والمطلوب من النظام السياسي الأردني بكل مكوناته أن يسعى إلى إحداث نقلة نوعية شاملة في سياساته، ويجعل من مسألة استعادة ثقة المواطنين به المسألة الاستراتيجية والأكثر أهمية عند وضع سياسات وخطط إدارة أهداف الدولة، سيما وأن العلاقة المتغيرة بين الدولة والمجتمع مكون أساسي من عناصر شرعية النظام (Barari, 2018).

خَاتِمَةٌ

حاول الباحث في هذه الدراسة استكشاف دور النظام الملكي الوراثي في ديمومة الدولة وتطورها منذ تأسيسها عام ١٩٢١م، ومدى الترابط بين مصادر الشرعية لتأسيس النظام الملكي وتعزيز الهوية الوطنية للدولة الأردنية.

فوجدنا أن أسس الشرعية للنظام كانت تنطلق من المصالح والرغبات الوطنية للأردنيين وأحرار العرب لتحقيق هدف قومي عربي تمثل في تخليص سوريا من الاحتلال الفرنسي، الأمر الذي استدعى من عبدالله بن الحسين أن يلبي النداء آملاً أن يستعيد ملك أخيه، وما إن وصل إلى شرقي الأردن حتى تبين له استحالة تحقيق هذا الهدف بدون الحصول على دعم دولي لمواجهة فرنسا، فما كان منه إلا اللجوء للطرق السياسية الأمر الذي فرض عليه الاتفاق مع البريطانيين، وعلى إثر هذا الاتفاق تأسست الدولة الأردنية، وتكون حلف أولي بينها وبين بريطانيا، كان له دور مهم في بروز الهوية الوطنية، واستثناء شرقي الأردن من أحكام تصريح بلفور.

ومع تطور الحركة الوطنية الأردنية، تمتع النظام السياسي بدعم وتأييد شيوخ القبائل والزعماء الوطنيين لانسجام مواقفهم السياسية في الاتجاه القومي العربي، وأسفر التطور في الحركة الوطنية لإصدار أول قانون أساسي للدولة، ومن ثم تطور التنظيم التشريعي لاحقًا في عهد الاستقلال وتم إصدار دستور كفل للنظام السياسي الصفة الملكية الوراثية، الأمر الذي ساهم في سلمية انتقال السلطات التشريعية لثلاثة ملوك ورثوا عرش المملكة بعد عبد الله بن الحسين الذي استشهد عام ١٩٥١م.

ثم جاءت المؤسسة العسكرية لتثبيت أنها القاعدة الأساسية لحماية النظام الملكي، يؤازرها الولاء الشعبي، الذي يرى أن سلامة الدولة وديمومتها مرتبط بسلامة النظام. وبالنتيجة نجد أن التطورات السياسية كانت دائمًا تنتج فرص جديدة لتعزيز مكانة النظام الملكي في الدولة الأردنية، وأن ذلك ساعد في ديمومة الدولة وجنبها الوقوع في تغير أنظمة الحكم وتجدد تجربة بناء الدولة من جديد.

المصادر والمراجع:

أولاً: وثائق المكتبة الوطنية، عمان، الوثائق الخاصة

- مجموعة عبد الرزاق الحباشنة، معاهدة أم قيس، وثيقة رقم: (م خ/ ٥/ ١)، ١٩٢٥/٩/٢.
- مجموعة خليل الحجاج، القانون الأساسي لشرق الأردن، وثيقة رقم: (م خ/ ٤٧/ ٤- ٥)، ١٩٢٨/٤/١٩.
- مجموعة محمد الطراونة، الميثاق الوطني للإمارة العربية الأردنية، وثيقة رقم: (م خ/ ٤٠/ ١)، ١٩٢٨/٧/٢٥.
- مجموعة ميرزا وصفي، قانون رقم (٩) تعديل القانون الأساسي لشرق الأردن، وثيقة رقم: (م و/ ١٤/ ٣٦-٣٩)، ١٩٤٦/٥/٢٥.
- مجموعة الصحف، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد ٨٨٦، وثيقة رقم: (ج/ ٣٥/ ٨)، ١٩٤٧/٢/١.
- مجموعة الصحف، الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد ١١١٩، وثيقة رقم: (ج/ ٦/ ١٤)، ١٩٥٢/٨/١٢.
- مجموعة الهاشمية، إرادة سنية صادرة من عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وثيقة رقم: (م ه/ ٤/ ٢٨)، تاريخ ١٩٤٧/٣/١٧.
- مجموعة الهاشمية، قرارات مجلس الوزراء، وثيقة رقم: (م هـ/ ٤/ ٦٧)، تاريخ ١٩٥١/٧/٢٠.
- مجموعة الهاشمية، قرار رقم (١) فوق العادة، وثيقة رقم: (م هـ/ ٥/ ٢)، ١٩٥١/٩/٤.
- مجموعة الهاشمية، قرار صادر عن مجلس الأمة، وثيقة رقم: (م هـ/ ٥/ ٣)، ١٩٥١/٩/٥.
- مجموعة الهاشمية، قرار مجلس الأمة، وثيقة رقم: (م هـ/ ٥/ ٩)، ١٩٥٢/٨/١١.
- مجموعة الهاشمية، قرار مجلس الأمة، وثيقة رقم: (م هـ/ ٩/ ١٥)، ١٩٥٢/٨/١٢.
- مجموعة الهاشمية، جلالة الملك طلال يقسم اليمين الدستورية، وثيقة رقم: (م هـ/ ٣/ ٢)، ١٩٥١/٩/٦.
- مجموعة بركات الخريشا، السيرة الذاتية لبركات طراد الخريشا، وثيقة رقم: (م خ/ ١٢٣/ ٨)، (د.ت).

ثانيًا: الكتب والمجلات العلمية

أ- العربية

- ابن الحسين، عبدالله. (٢٠١٨). *الآثار الكاملة للملك المؤسس عبدالله بن الحسين*. عمان: وزارة الثقافة.
- ابن الحسين، عبدالله الثاني. (٢٠١١). *فرصتنا الأخيرة السعي نحو السلام في زمن الخطر*. بيروت، لندن: دار الساقي.
- الحكيم، حسن. (١٩٧٤). *الوثائق التاريخية المتعلقة بالقضية السورية في العهدين العربي الفيصلي والانتداب الفرنسي ١٩١٥- ١٩٤٦*. بيروت: دار صادر.
- خربوش، محمد صفي الدين. (٢٠١٤). "النظام السياسي الأردني والقدرة على مواجهة التحديات". *آفاق سياسية*. المركز العربي للبحوث والدراسات. عدد ١٠.
- خريسات، محمد عبدالقادر. (٢٠٢٠). *الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية*. عمان: وزارة الثقافة.
- *دستور عام ١٩٥٢*. المملكة الأردنية الهاشمية.
- أبو دية، سعد (١٩٨٨). "الجيش العربي وتأسيس إمارة شرق الأردن". *مجلة المؤرخ العربي*. الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب. عدد ٣٥.
- الزركلي، خير الدين. (٢٠٠٩). *عامان في عمان مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن ١٩٢١- ١٩٢٣*. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- ظبيان، تيسير. (١٩٦٧). *الملك عبدالله كما عرفته*. عمان: المطبعة الوطنية ومكتبتها.
- الغويين، فيصل خليل. (٢٠٢٠). *سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية*. عمان: وزارة الثقافة.
- *الكتاب الأسود في القضية الأردنية العربية*. (١٩٢٩). القدس: دار الأيتام الإسلامية.
- الكردي، محمد علي الصويركي. (٢٠١٩). *شرقي الأردن والعهد الفيصلي ١٩١٨- ١٩٢٠*. عمان: وزارة الثقافة.
- الماضي، منيب وموسى، سليمان. (١٩٨٨). *تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٠٠- ١٩٥٩*. ط٢، عمان: مكتبة المحتسب.
- محافظة، علي. (١٩٧٣). *العلاقات الأردنية البريطانية من تأسيس الإمارة وحتى إلغاء المعاهدة ١٩٢١- ١٩٥٧*. بيروت: دار النهار.
- ـــــــ. (٢٠١١). *الفكر السياسي في الأردن وثائق ونصوص ١٩١٦- ١٩٤٦*. عمان: وزارة الثقافة.
- ـــــــ. (٢٠٢٠). *تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة ١٩٢١- ١٩٤٦*. عمان: وزارة الثقافة.
- ملكاوي، حنان سليمان. (٢٠٠٧). "التشكيل الحكومي في إمارة شرقي الأردن المرحلة التأسيسية ١٩٢١- ١٩٢٩". *مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*. الجامعة الأردنية. مج ٤٣. عدد ٣.
- موسى، سليمان. (١٩٨٩). تأسيس الإمارة الأردنية ١٩٢١- ١٩٢٥ دراسة وثائقية. ط٣، عمان: مكتبة المحتسب.
- ـــــــ. (٢٠١١). *تاريخ الأردن السياسي حزيران ١٩٦٧- ١٩٩٥*. عمان: وزارة الثقافة.
- النشاشيبي، ناصر الدين. (١٩٨٠). *من قتل الملك عبدالله*. الكويت: منشورات الأنباء.
- النعيمات، حسام، وفراس خير الله. (٢٠١٣). "ورقة سياسات: حالة الدولة الأردنية". *مؤسسة فريدرش إيبريت*. مكتب عمان والعراق.

ب- المترجمة

- أوكونيل، جاك ولوب، فيرنون. (٢٠١٥). *مستشار الملك مذكرات عن الحرب والتجسس والدبلوماسية في الشرق الأوسط*. ترجمة عماد إبراهيم عبده، مراجعة عزمي طبة، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- باشا، غلوب. (٢٠٠٥). *مذكرات غلوب باشا حياتي في المشرق العربي*. ترجمة جورج حتر وفؤاد فياض، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- جونستون، تشارلز. (١٩٩٦). *الأردن على الحافة*. ترجمة فهمي شما، ط ٢،عمان: وزارة الثقافة.
- جم، فريدون صاحب. (١٩٨٧). *الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية: مهنتي كملك أحاديث ملكية*. ترجمة غازي غزيل، مراجعة محمد عزت نصر الله، (د.م): مؤسسة مصري للتوزيع.

- رانكين، نيكولاس. (٢٠١٤). *ونستون تشرشل والخداع البريطاني ١٩١٤- ١٩٤٥*. ترجمة علي أمين علي، القاهرة: المركز القومي للترجمة.
- رولو، إرك. (١٩٨٠). *فلسطيني بلا هوية*. ترجمة نصر مروة، الكويت: دار كاظمة للنشر والتوزيع.
- شلايم، آفي. (٢٠١١). *أسد الأردن حياة الملك حسين في الحرب والسلام*. ترجمة سليمان عوض العباس، عمان: مركز الكتب الأردني.
- فرومكين، دافيد. (١٩٩٢). *سلام ما بعده سلام ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤- ١٩٢٢*. ترجمة اسعد كامل إلياس، ط ٣، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.
- كيركبرايد، أليك سيث. (١٩٨٧). *خشخشة الأشواك*. ترجمة أحمد عويدي العبادي، المفرق: دار الرافدين.
- ولسن، ماري. (٢٠٠٠). *عبدالله وشرق الأردن بين بريطانيا والصهيونية*. ترجمة فضل الجراح، بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع.

ثالثًا: المراجع الأجنبية

- Barari, Hassan. (2018). Policy Paper Propping up Jordan's Stability. Amman: ***Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan & Iraq***.
- Bani Hamad, Aref. (2019). The Impact of Political Reforms on Stability in Jordan: (2011-2018). ***Open Journal of Political Science***, 9, 122-144.
- Dann, Uriel. (1989). **King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967**. Oxford University Press on Demand.
- Robins, Philip. (2019). A **History of Jordan**. Cambridge: Cambridge University Press.
- Satloff, Robert B. (1994). ***From Abdullah to Hussein: Jordan in transition***. Oxford: Oxford University Press.
- Quamar, Muddassir. (2019). King Hussein (1935–99). In The ***Palgrave Handbook of the Hashemite Kingdom of Jordan*** (pp. 233-242). Palgrave Macmillan, Singapore.